من بحوث مؤتمر التعليم

التعليم الأولى والالزامى

للأستاذ مصطفى شكرى بك

المراقب العام للتعليم الأولى

[استهل الأستاذ مصطفى بك شكرى المراقب العام للتعليم الأولى تقريره عن هذا التعليم ببيان مدى اهتمام الدول المختلفة به وما خصته به من اعتمادات كبيرة ، وتدرج من ذلك إلى ضرورة العناية به فى مصر والعمل على ترقيته]

مراحل التعليم الأولى

استطرد التقرير فذكر المراحل المختلفة التى مر بها هذا النوع من التعليم فى مصر منذ تولت أموره وزارة المعارف وهى ثلاث مراحل : أولها مرحلة الكتاتيب التى انحصرت مهمتها فى تحفيظ القرآن وتعليم القراءة والكتابة ، ثم المرحلة الثانية التى صدر فيها قانون مجالس المديريات ، وأباح لها إنشاء المدارس الأولية ؛ وفى نفس هذا العصر قامت الوزارة بإنشاء مدارس المعلمين والمعلمات الأولية

ثم ذكر المرحلة الثالثة وهى التى بدأت بصدور الدستور عام ١٩٢٣ ، وما جاء فيه من أن التعليم الأولى إلزامى ومجانى بالمكاتب العامة ، وما تلا ذلك من إنشاء ١٢٧ مدرسة أولية سميت « مدارس المشروع » ، وكانت مجانية ، والدراسة فيها طول اليوم ، وكانت كالمدارس القديمة مع اهتمام بجعلها فى أمكنة جديدة ، وتأثيثها تأثيثاً حسناً

وبعد ذلك قامت الوزارة باستعراض جميع النظم التى سبق التفكير فيها لتعميم التعليم الأولى ، وعدلت خطتها فى تعميم هذا التعليم تعديلاً أساسياً ، وقررت مشروع التعليم الإلزامى الحالى على أساس أن نحو خمسة آلاف من المكاتب العامة تكفى لتعليم الأطفال من سن ٧ إلى سن ١٢ ، باعتبار أن اليوم المدرسى نصف نهار ، لتستعمل غرف الدراسة لطائفتين من الأطفال قبل الظهر وبعده ، وأن نفقات المعلمين تخفض إلى أدنى حد ممكن ، وقد قدرت نفقات هذا المشروع بما لا يتجاوز ثلاثة ملايين من الجنيهات ، ووزعت نفقاته على ٢٣ سنة (من سنة ١٩٢٥ إلى سنة ١٩٤٨) ، على أن تقوم الوزارة كل سنة بإنشاء عدد معين من المكاتب وتحول مدارسها القديمة ومدارس المشروع بالتدريج إلى النظام الجديد (نصف اليوم) ، على أن تتحمل الوزارة نفقات إعداد المعلمين ومرتباتهم ومرتبات الخدم وثمن الكتب والأدوات ونفقات التفتيش زيادة على نفقات ما ينشأ من هذه المكاتب فى المحافظات . وتتحمل مجالس المديريات نفقات الأماكن وأعدادها ، وكذلك الأثاث ، وتتولى إدارة هذه المكاتب لجنة فنية تسمى : « لجنة التعليم الإلزامى » مكونة من بعض أعضاء المجالس وبعض موظفين يمثلون الوزارة

ولما صدر قانون التعليم الأولى لسنة ١٩٣٣ ، بدأت الوزارة بتحويل جميع مدارسها (عدا مدارس البنات فى المحافظات) ، إلى نظام التعليم الإلزامى ، وأشارت على مجالس المديريات بأن

من الزملاء ، اختصوا أنفسهم دونهم بما زعموه من امتياز ، ليس هذا مكان مناقشته وامتحانه

٢ — انزلاق الدكتور زكى مبارك — وهو يؤيد المسابقة — إلى غمزات لا تليق ، كقوله :

« وقد أجريت المسابقة بين المدرسين فى الأعوام الأخيرة ، فكانت فرصة لمراجعات نحوية وصرفية وبلاغية وأدبية ، (غفل عنها أكثر مدرسى اللغة العربية) »

فالواقع — كما قلت — أن هذه المراجعات لا قيمة لها ، وأن ما له قيمة لم يغفل عنه أحد ، أو على الأقل لم تقم الوزارة بالإحصائية التى تؤيد هذا الزعم ، والأساتذة فى المدارس لا يجوز التجنى عليهم إلا بعد تثبت وتحقيق

أما غمزاته لأعضاء اللجان ، فذلك شأنه الخاص ، ولعل نقائص هذه اللجان كلها تنتفى عنها لو أتيح له أن يكون عضواً فيها ، وذلك مطلب لا أدرى ، أقريب هو أم بعيد على الدكتور !

« حلوان »

سيد قطب

تنحو هذا النحو فى مدارسها . وقد أدى التوسع فى التعليم وانتشاره إلى عجز ميزانيات المجالس عن تحمل نصيبها من النفقات ، فاضطرت الوزارة إلى أن تتحمل هذه النفقات

وفى أكتوبر سنة ١٩٣٤ أنشأت الوزارة فى الأقاليم ٧٢٠ مكتباً عاماً . وقد نص قانون التعليم الأولى بأن تتكفل مجالس المديريات بالتعليم الأولى فى المديريات ، وتتكفل به وزارة المعارف فى المحافظات .

وفى سنة ١٩٣٥ لاحظت الوزارة أن نظام المكاتب العامة لا يؤهل من يرغبون فى التعليم الابتدائى للحاق بمدارسه فى سن مبكرة ، وأن رياض الأطفال غير كافية لتحقيق هذا الغرض ؛ فأعادت إنشاء مدارس اليوم الكامل وجعلت التعليم فيها بالمصروفات ، ووضعت لها خطة خاصة تخالف خطة المكاتب العامة وأباحت قبول الأطفال فى سن الخامسة

وقد بدأ تنفيذ القانون المشار إليه فى نوفمبر سنة ١٩٣٦ ، ثم صدرت لائحة تنفيذية لذلك القانون فى نوفمبر سنة ١٩٤٠

وهى وإن كانت قد وسعت نطاق إشراف وزارة المعارف على التعليم الأولى بالأقاليم — إلا أنها لا تكفل تنظيم التعليم التنظيم الواجب — ولا تمكن الوزارة من النهوض به إلى المستوى الذى تنشده

اقتراحات المراقب لإدارة التعليم الأولى والإلزامى

ثم ذكر التقرير جملة اقتراحات قدمها الأستاذ المراقب لما يجب أن تكون عليه إدارة التعليم الأولى وهى :

١ — أن تتولى وزارة المعارف دون غيرها أمر الإشراف الفنى والصحى والإدارى على التعليم الأولى والإلزامى فى جميع أنحاء المملكة ، وأن يكون الإنفاق عليه من خزانة الدولة وفق الميزانية التى تضعها الوزارة على أن تضم النسبة المخصصة للتعليم الأولى بميزانيات مجالس المديريات إلى خزينة الدولة

٢ — تنظيم المراقبة العامة للتعليم الأولى تنظيماً يتفق مع أهمية هذا النوع من التعليم حتى تتمكن من مواجهة حركة الإصلاح بخطى ثابتة حاسمة

٣ — يلغى النظام الحالى لمديرى التعليم ونظام تفتيش المناطق للتعليم الأولى وتستبدل به وظيفة « مدير التعليم الأولى » بكل مديرية ومحافظة على أن يتبع مراقب المنطقة التعليمية . ويشرف هذا الموظف على سير التعليم الأولى والإلزامى وعلى تنفيذ الإلزام وفقاً لحاجة كل مديرية أو محافظة ، ويتبع كل مدير تعليم هيئة تفتيش لإرشاد رؤساء ومعلمى المدارس والمكاتب العامة على أن يشجع المبرزون منهم بإفساح مجال الرقى لهم

٤ — تنظيم هيئة التفتيش الصحى على التلاميذ

٥ — إنشاء هيئة إدارية تخصص بكل منطقة لإنجاز الأعمال على وجه السرعة

ثم أشار التقرير إلى ما يجب أن يكون عليه الغرض من التعليم الإلزامى وهو تثقيف الطفل تثقيفاً عاماً إلى جانب محو الأمية ، على ألا يكون التثقيف سطحياً ، بل مؤسساً على دعائم ثابتة متينة

ويرى المراقب أن تبقى سن التلميذ كما هى الآن ، أى بين ٧ سنوات و ١٢ سنة على أن تكون المكاتب على نظام اليوم الكامل ، وأن تكون مدة التعليم ٥ سنوات

نشر التعليم الإلزامى

دلت الإحصاءات على أن نسبة الأطفال المقيدين بالمدارس الأولية والمكاتب العامة تتراوح بين ثلث ونصف الأطفال الذين فى سن الإلزام ، وإذا سلمنا جدلاً بإمكان إعداد العدد اللازم من المعلمين والمعلمات لتعميم التعليم فإن تدبير الأماكن الصحية المناسبة وإعداد الأثاث والأدوات للتلاميذ ليس بالأمر الهين كما أن انتزاع هذا العدد من الأطفال من حياتهم اليومية مدعاة لتذمر الأهلين وهم لم يؤمنوا بعد بفوائد التعليم . ويرى التقرير — كإجراء تمهيدى — أن يقتصر التوسع فى تعليم الأطفال الذين فى سن الإلزام على المدن المتوسطة التى ازدهرت فيها بعض الصناعات . أما فيما يختص بالمحافظات والمدن الكبيرة فإن الحالة

تستمر فيها كما هي الآن حيث الإقبال على التعليم فيها مكفول بطبيعة الحال ، وأما فيما يختص بالقرى فإن التوسع فيها يكون بالتدريج وتقدر مدة تعميم التعليم الإلزامي على هذا الأساس بما لا يقل عن ١٥ سنة

مناهج الدراسة

وذكر التقرير جملة مقترحات لإكمال ما في مناهج الدراسة الحالية من نقص وهي تتلخص في جعلها مرنة حتى تناسب البيئة التي بها المدرسة وحذف بعض الموضوعات التي لا تتناسب وإدراك التلاميذ ووجوب الاهتمام بتدريس الأشغال اليدوية والتدبير المنزلي كما يرى تعيين بعض مدرسات رياض الأطفال في المدارس الأولية للبنات

نظام نصف اليوم

وانتقد التقرير نظام نصف اليوم ونادى بضرورة إعادة نظام اليوم الكامل لجملة أسباب : منها أن المقصود من التعليم الأولي هو إعداد الناشئين إعداداً حسناً لا أن يكون تعليمهم سطحياً وإلا كان في ذلك إسراف دون فائدة . ثم إن نظام اليوم الكامل يؤدي إلى مواظبة التلاميذ وخصوصاً في القرى وبذا تقل قيمة ما يتكلفه الواحد منهم في المتوسط

وزيادة على ذلك فإن المنهج الحالي هو الحد الأدنى لما يجب أن يتلقاه التلميذ ، ولا يمكن تلقينه له في أقل من خمس سنوات كاملة ، كما أن هذا النظام ييسر أداء كل من التلميذ والمعلم لعمله ويدفع التلميذ إلى الإقبال على الكتب ويحببه فيه . ويرد التقرير على ما يمكن أن يوجه من اعتراض على نظام اليوم الكامل بأنه يباعد بين التلميذ والعمل في الحقل أو المصنع فخلص بأن ذلك وإن كان صحيحاً في القرى الزراعية إلا أنه ليس كذلك في الجهات الصناعية لأن الصغير لا يصلح للأعمال الصناعية في مثل هذه السن المبكرة

أعباء المدرسين ورفع مستواهم

وختم المراقب تقريره بذكر حالة المدرسين وسوء إعدادهم لوظائفهم وضآلة مرتباتهم التي تتراوح بين ثلاثة وستة جنيهات مما يؤثر في حالتهم المعنوية وإقبالهم على عملهم

واقترح أن يرفع مستوى مدرسي الإلزام وزيادة ثقافتهم العلمية ، وذلك أثناء إعدادهم في مدارس المعلمين والمعلمات الأولية ، كما يجب الاهتمام برفع مستوى المدرسين الحاليين بإرشادهم ، والنهوض بهم علمياً وفنياً واجتماعياً ، كما نادى بوجوب تأمين المدرس على حالته ومستقبله ، حتى يعلم أن ترقيته لن تكون إلا نتيجة اجتهاده فقط ، كما يجب تخفيض عدد الدروس التي يكلف بها كل مدرس ، حتى لا تتجاوز ٣٤ درساً ، وهي الآن ٤٦ درساً في المتوسط ، كما رأى ضرورة رفع مرتباتهم ، حتى يليق بعملهم وتوازي ما يبذلونه من مجهود شاق

ظهر حديثاً كتاب :

الحرب الحديثة

وما تلقيه على مصر والشرق العربي من دروس

تأليف الأستاذ

رياض محمود مفتاح

المحامي

وهو دعوة لمصر وللشرق العربي إلى النهوض على ضوء الحوادث العالمية الأخيرة .

يطلب من إدارة الرسالة ومن المكاتب الشهيرة وثمنه ١٥ عدا أجرة البريد